تصاعد عمليات توغل الطائرات الحربية الصينية في أجواء الجزيرة

رئيسة تايوان ترفض «الرضوخ» للصين... وبكين تتهمها بـ«التحريض»

قالت رئيسة تايوان تساي إنغ – وين، إن تايبيه لن ترضخ لضغوط بكين. فيما نددت الحكومة الصينية بما اعتبرته «تحريضاً على المواجهة» و«حقائق مشوهة»، واعتبر مكتب شؤون تايوان في الصين، أن السعي لاستقلال الجزيرة يغلق الباب أمام الحوار.

وقالت تساي إن تايوان ستدافع عن نظامها الديمقراطي بعد تصاعد عمليات توغل الطائرات الحربية الصينية في منطقة الدفاع الجوي الخاصة بها. وتابعت في خطاب بمناسبة العيد الوطني لتايوان: «كلما حققنا المزيد من التقدم، ازداد الضغط الذي تمارسه الصين»، مؤكدة «لا أحد يستطيع إجبار تايوان على سلوك المسار الذي وضعته الصين لنا». وأشارت إلى أن تايوان «تقف على خط الدفاع الأول للديمقراطية». وأضافت «نأمل في تخفيف حدة التوتر في العلاقات (مع بكين) ولن نتصرف بتهور، لكن يجب ألا تكون هناك أوهام بأن الشعب التايواني سيرضخ للضغط»، كما نقلت وكالة الصحافة الفرنسية.

ويعيش سكان تايوان البالغ عددهم 23 مليون نسمة، تحت تهديد دائم بغزو من الصين التي تعتبر الجزيرة جزءاً من أراضيها وتعهدت باستعادتها بالقوة إذا لزم الأمر. وتتمتع الجزيرة بحكم ذاتي منذ انتهاء الحرب الأهلية الصينية عام 1949.

وتصاعد التوتر إلى أعلى المستويات منذ عقود في ظل حكم الرئيس الصيني شي جينبينغ، الذي قطع كل الاتصالات الرسمية مع تايبيه بعد انتخاب تساي قبل خمس سنوات، وزاد الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية.

وأخيراً، ضاعفت الصين الطلعات فوق «منطقة تمييز الهوية لأغراض الدفاع الجوي» (أديز) التايوانية بمقاتلات عسكرية وقاذفات وطائرات حربية مضادة للغواصات. وقد نفذت 150 من عمليات التوغل الجوية هذه تقريباً في المنطقة في الأيام المحيطة بالعيد الوطني للصين في الأول من أكتوبر وهو رقم قياسي.

وذكرت وزارة الدفاع التايوانية أن ثلاث طائرات صينية من بينها مقاتلتان، توغلت في المنطقة.

وجعل شي مسألة ضم تايوان هدفاً رئيسياً لفترة حكمه، التي يبدو أنه عازم على تمديدها لولاية ثالثة في عام 2022، وكان قد أعلن في خطاب ألقاه بمناسبة الذكرى الـ110 لثورة 1911 التي أطاحت بآخر أسرة حاكمة صينية أن «إعادة التوحيد الكامل لبلادنا ستتحقق ويمكن تحقيقها». وشدد على أن «إعادة التوحيد» بوسائل «سلمية» مع تايوان «ستتحقق»، في وقت تصاعد التوتر بين بكين والجزيرة بعدما أجرى عدد قياسي من مقاتلات سلاح الجو الصيني طلعات خرقت أجواء المنطقة.

وكثفت بكين الضغط على تايبيه منذ انتخاب الرئيسة تساي إنغ – وين في 2016، والتي تصر على اعتبار الجزيرة «مستقلة» وليست جزءاً من «الصين الواحدة». لكن الرئيسة التايوانية لم تتخذ أي خطوة لإعلان الاستقلال الرسمي للجزيرة، وهو أمر تحذر بكين من أنه سيكون تجاوزاً لـ«خط أحمر» قد يؤدي إلى غزو صيني.

كما قدمت عروضاً لإجراء محادثات مع بكين قوبلت بالرفض. وخلال خطاب، كررت تساي دعوتها إلى بكين «لدخول حوار على أساس التكافؤ»، مشيرة إلى أنها تؤيد الحفاظ على الوضع الحالي بين الجارتين.

لكنها حذرت من أن ما يحدث لتايوان ستكون له تداعيات إقليمية وعالمية كبيرة. وأوضحت أن «كل خطوة نتخذها ستؤثر على الاتجاه المستقبلي لعالمنا، كما سيؤثر الاتجاه المستقبلي لعالمنا على مستقبل تايوان».

وتظهر استطلاعات أن الغالبية العظمى من التايوانيين لا يرغبون في أن تحكمهم بكين. ويفضل معظمهم الإبقاء على الوضع القائم، رغم تزايد المشاعر القومية التايوانية خصوصاً بين الشباب. كما أن إحكام الصين قبضتها على هونغ كونغ، المدينة التي قالت بكين إنها ستكون نموذجاً لطريقة حكمها تايوان، لم يطمئن التايوانيين بأن أسلوب حياتهم سيبقى على ما هو في ظل نظام الحزب الشيوعي، وفقاً لوكالة الصحافة الفرنسية.

مظاهرات سابقة في تايون

انتقد «التلهي بـ«التعيينات والتشكيلات»... وأكد أن لا تمديد لولاية البرلمان

بري: أمام حكومة ميقاتي 45 يوماً للنجاح... أو الفشل

أعطى رئيس البرلمان اللبناني، نبيه بري، حكومة الرئيس نجيب ميقاتي مهلة شهر ونصف الشهر للنجاح أو الفشل، منتقداً بشدة «التلهي بالتعيينات، ورغبات بعضهم بالسيطرة على هذا الموقع أو ذاك». وجزم بري بأن الانتخابات البرلمانية سوف تحصل في الربيع المقبل، مهما كانت الظروف، وبالتالي فإن «تمديد ولاية البرلمان الحالي غير مطروح».

وكشف بري، في تصريحات لـ«الشرق الأوسط»، أنه أبلغ رئيس الحكومة نجيب ميقاتي بضرورة الاستعجال في العمل، معتبراً أن الفرصة أمام حكومة ميقاتي «لا تتعدى شهراً ونصف الشهر». فمع بداية ديسمبر «يصبح البرلمان شبه معطل؛ أولاً بسبب الأعياد، وثانياً بسبب قرب موعد الانتخابات، واتجاه النواب نحو حملاتهم الانتخابية». وقال بري: «خلال هذه الفترة، لا بد للحكومة من أن تكون قد أنهت النقاش مع صندوق النقد الدولي، أو على الأقل خطت خطوات عملية في هذا الاتجاه، وثانياً حل مشكلة الكهرباء، وإلا فإنها ستكون قد فشلت».

وانتقد بري ما سماه «التلهي بالتعيينات والتشكيلات»، معتبراً أن هذا «ليس مطلباً أساسياً الآن، فالمطلب هو الكهرباء التي انقطعت عن الناس، وسببت لهم ما تسببه من مشكلات ومعاناة، ولولا الجيش اللبناني الذي تبرع بمخزونه الاستراتيجي لكنا في العتمة الشاملة»، وختم قائلاً: «هذا ليس وقت التعيينات، وليس وقت هذا أو ذاك لينهش من هذا الطبق».

وفيما خص الانتخابات البرلمانية المقبلة، والتباين حول موعدها، وقضية انتخاب المغتربين، قال بري: «نحن في كتلة (التنمية والتحرير) مع ما تقرره الهيئة العامة لمجلس النواب في نهاية المطاف؛ انتخاب المغتربين حق منصوص عنه في القانون الساري، وبالتالي من حقهم التصويت، لكن يبدو أن ثمة خلافاً بين (القوات) و(التيار الوطني الحر) حول ما إذا كان هؤلاء سيصوتون لستة نواب يمثلونهم أم يصوتون للنواب الـ128؛ نحن نرى أن من حقهم التصويت، والتفصيل يتحدد في الهيئة العامة».

ورأى بري أن تقريب موعد الانتخابات «أمر طبيعي»، فـ«الدستور يعطينا الحق بإجراء الانتخابات في أي موعد خلال فترة الشهرين التي تسبق نهاية ولاية المجلس، ونحن فضلنا موعد 27 مارس من أجل تفادي إجراء الانتخابات والحملات الانتخابية خلال شهر رمضان المبارك. فإذا قررنا إجراء الانتخابات في موعد 8 مايو، فستكون هناك صعوبة أمام المرشحين للقيام بجولات انتخابية، وإلقاء خطابات وزيارات، وغيرها من متطلبات الانتخابات».

واستغرب بري اعتراض «التيار الوطني الحر» (المؤيد لرئيس الجمهورية ميشال عون) على تقريب موعد الانتخابات.

«الخارجية» الأميركية: لدينا «سلطات» لتحديد المتاجرين بها والمتواطئين معهم

«النوّاب» الأميركي يقر «استراتيجية شاملة» لتعطيل «شبكة المخدرات» في سورية

تعهّدت الولايات المتحدة باستخدام كل السلطات والأدوات التي تمتلكها، لمحاربة تجارة المخدرات والمتواطئين فيها من سوريا، بـ«كشفهم وتحديدهم»، في الوقت الذي عبّرت فيه عن قلقها من تفشي هذه «الجريمة المنظمة» العابرة للحدود.

يأتي هذا الموقف في إطار تحرّك أميركي يُعد «إيجابياً» في الشأن السوري، بعد أن صوّت مجلس النواب في الكونغرس على تعديل يتطلب استراتيجية مشتركة بين الوكالات الأميركية، لتعطيل شبكات المخدرات التي يعتقد أن تعمل في ظل النظام السوري، وذلك ضمن التصويت على قانون ميزانية وزارة الدفاع لعام 2022، الذي تم رفعه إلى مجلس الشيوخ.

وقال متحدث رسمي لوزارة الخارجية لـ«الشرق الأوسط»، إن حكومة الولايات المتحدة قلقة بشأن الاتجار بالمخدرات من سوريا، وتعمل على مكافحته، من خلال جهود متعددة، بما في ذلك «أدوات وقدرات إنفاذ القانون التقليدية».

وأوضح المتحدث أن وزارة الخارجية لا تعلّق على التشريعات المعلقة، أو على الاتصالات بين الكونغرس والحكومة، إلا أنه أكد أن لدى حكومة الولايات المتحدة «سلطات عديدة لتحديد وكشف أولئك الذين يقودون تجارة المخدرات أو يسهلونها أو يتواطئون المتاجرين بها، والجريمة المنظمة العابرة للحدود». وأضاف: «تمتلك وزارة الخزانة ووكالة مكافحة المخدرات المعروفة بـ(دي إي آي)، الموارد الكافية التي يمكن مشاركتها مع شركائنا، بما في ذلك العمل على تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية، لأنظمة مكافحة غسيل الأموال».

وبعد جدال طويل، أقر مجلس النواب في الكونغرس الأميركي، النسخة المطورة لقانون تمويل ميزانية وزارة الدفاع للعام المالي 2022، وذلك بالتصويت بالموافقة (316 صوتاً)، بعد أن تعرّض لمئات التعديلات، ما مهد الطريق لسن الإجراء البالغ 768 مليار دولار ليصبح قانوناً، وينتقل إلى مجلس الشيوخ ضمن إطاره القانوني.

وشملت التعديلات على قانون التمويل، محاولات تقليص ميزانية وزارة الدفاع والحد من التدخل العسكري الأميركي في مناطق الصراعات، مثل سوريا، كما رفض مجلس النواب تعديلاً من الديمقراطي التقدمي جمال بومان النائب من ولاية نيويورك، ودعمه في ذلك التعديل النائبة رشيدة طليب الديموقراطية من ولاية ميتشغن، وكان يتطلب موافقة الكونغرس على أي وجود للقوات في سوريا في غضون عام من التشريع، ومغادرة القوات الأميركية من هناك، بيد أن هذا التعديل انتهى به المطاف إلى الرفض.

فيما استطاع المشرعون الأميركيون تمرير تعديلات أخرى على القانون، تضمنت التصويت بالموافقة على تعديل يتطلب استراتيجية مشتركة بين الوكالات الأميركية، لتعطيل شبكات المخدرات في سوريا، وكذلك تقديم تقرير عن ثروة الرئيس بشار الأسد وأفراد أسرته، بمن فيهم أبناء عمومته، مثل عائلة مخلوف وغيرهم.

ومن ضمن التعديلات التي تمت مناقشتها، إلا أنها لم تنجح في الحصول على العدد الكافي من الأصوات لتمريرها، تعديل يتطلب استراتيجية لسوريا بما في ذلك كيفية جعل قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، مكتفية ذاتياً بما يكفي للسماح لها في نهاية المطاف بالاستغناء عن القوات الأميركية.

زعيم كوريا الشمالية يطالب باتحاد حزبه لمواجهة وضع «كئيب»

أفادت وسائل إعلام رسمية، أن الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، حث المسؤولين على التركيز على تحسين حياة المواطنين في مواجهة وضع اقتصادي «كئيب»، وذلك لدى إحيائه الذكرى السنوية لتأسيس الحزب الحاكم في البلاد.

وقالت وكالة الأنباء المركزية الكورية، إنه احتفالاً بالذكرى السنوية السادسة والسبعين لتأسيس حزب العمال الكوري يوم، ألقى كيم خطاباً أمام مجموعة من المسؤولين.

وأقيمت فعاليات واحتفالات وعروض ألعاب نارية في بيونغ يانغ، لكن لم ترد تقارير عن تنظيم عرض عسكري كبير، وهو ما يقام أحيانا في مثل هذه المناسبات.

وقال كيم في خطاب ركز إلى حد كبير على مسائل حزبية، إن البلاد أمامها «مهام ضخمة لضبط وتطوير اقتصاد الدولة» وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي وضعت في اجتماعات الحزب والحكومة الأخيرة. واضاف: «الطريقة الوحيدة لدفع العمل الهام غير المسبوق بشكل فعال على الرغم من الوضع الكئيب هو أن يتحد الحزب بأكمله».

وقال كيم، إنه ينبغي للمسؤولين ألا يكونوا راغبين في الحصول على امتياز أو معاملة تفضيلية، و«يجب أن يفكروا دائماً فيما إذا كان عملهم يتعدى على مصالح الشعب أو يسبب مشاكل للمواطنين».

واتهمت وزارة الخارجية الأميركية حكومة كيم بأنها مسؤولة بشكل أساسي عن الوضع الإنساني في البلاد.

وقال المتحدث باسم الوزارة نيد برايس، الخميس، في إفادة صحافية بواشنطن: «يواصل النظام استغلال مواطنيه وانتهاك حقوقهم الإنسانية وتوجيه الموارد بعيداً عن شعب البلاد لبناء برنامجه غير القانوني (لأسلحة الدمار الشامل) والصواريخ الباليستية»، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة تدعم جهود تقديم مساعدات إنسانية لكوريا الشمالية.

ويتضرر اقتصاد كوريا الشمالية بسبب عقوبات ممتدة منذ سنوات على خلفية برامجها للطاقة والأسلحة النووية، كما ضربت أمطار غزيرة وفيضانات بمعولها.

القوات الهندية تعتقل المئات في كشمير و«مكافحة الإرهاب» يحقق مع مدرسين

عناصر الشرطة الهندية في كشمير

اعتقلت الشرطة مئات الأشخاص في الشطر الهندي من كشمير في إطار التحقيق في سلسلة عمليات قتل يُشتبه بأن متمرّدين ارتكبوها، وفق ما أفاد مسؤولون وكالة الصحافة الفرنسية.

وتشهد المنطقة ذات الغالبية المسلمة والمتنازع عليها بين الهند وباكستان، توتراً متصاعداً منذ أن ألغت نيودلهي في أغسطس 2019 الحكم شبه الذاتي الذي كانت تتمتع به ووضعتها تحت وصايتها المباشرة.

وفي الأيام الستة الأخيرة قتل سبعة مدنيين بالرصاص، مما أثار غضباً شعبياً عارماً في كشمير ومختلف أنحاء البلاد. ودان سياسيون من مختلف الأطياف عمليات القتل.

وعلى خلفية عمليات القتل تم اعتقال نحو 500 من سكان المنطقة ممن يشتبه بارتباطهم بجماعات دينية ومتمرّدة محظورة، وفق ما أفاد مسؤول في الشرطة الصحافة الفرنسية، مشترطاً عدم كشف هويته.

وشدد المسؤول الأمني على أن أي جهد لن يدّخر للعثور على القتلة. وأوفدت نيودلهي إلى المنطقة مسؤولاً استخبارياً رفيعاً لقيادة التحقيقات. واستدعت وكالة التحقيق الوطنية، الجهاز الهندي لمكافحة الإرهاب، أربعين مدرساً في سريناغار لاستجوابهم، وفق مسؤولين.

وبحسب السلطات، قُتل بالرصاص 29 مدنياً على الأقل في كشمير هذا العام، بينهم عمال ينتمون لأحزاب مؤيدة للهند. وذكر مسؤولون أن 22 منهم مسلمون.

قُتل بالرصاص مدرّسان من السيخ والهندوس في مدرسة حكومية في سريناغار. كما أردت قوات الأمن الخميس رجلاً في تبادل لإطلاق النار في أحد شوارع المنطقة. وتبنّت مجموعة «جبهة المقاومة» الحديثة العهد نسبياً عمليات القتل الأخيرة، وقالت إن الذين قتلتهم كانوا يعملون لصالح «مرتزقة الاحتلال وعملائه». وتم تداول بيانات المجموعة الصادرة بالإنجليزية فقط، على مجموعات «واتساب». وتعذّر التثبّت من صحّتها من مصادر مستقلة. وبثّت عمليات القتل الخوف في صفوف الأقليات التي تقطن كشمير، وقد أفادت وسائل إعلام محلية بأن كثراً فروا من المنطقة.

أعلنت مقتل اثنين من شرطة المهام الخاصة بهجوم شمال سورية

تركيا تنشئ نقطة عسكرية ثانية بإدلب في أقل من أسبوع

أنشأت القوات التركية نقطة عسكرية جديدة في بلدة آفس قرب مدينة سراقب وطريق حلب – اللاذقية الدولية (إم 4) في شرق محافظة إدلب شمال غربي سوريا، بينما انتقدت أنقرة السياسة الأميركية في سوريا، ودعت الولايات المتحدة إلى تصحيح أخطائها بعدما جدد الرئيس جو بايدن العقوبات المفروضة عليها بسبب العملية العسكرية «نبع السلام» التي نفذتها في شمال شرقي سوريا بأكتوبر 2019.

وتضم النقطة الجديدة دبابتين وعدداً من ناقلات الجنود و3 مصفحات وما يقرب من 50 جندياً. وهي النقطة الثانية التي تنشئها القوات التركية في إدلب بعد النقطة التي أقامتها في جبل الزاوية بجنوب إدلب الأسبوع الماضي. وجاءت إقامة النقطة بعد الرسائل التي وجهتها روسيا لتركيا سابقاً لإخلاء النقاط التركية في المنطقة الواقعة بين مدينتي سراقب وإدلب المحاذية لطريق «إم 4»، بالتزامن مع وصول أرتال عسكرية لقوات النظام إلى مدينة سراقب، ليقوم الجيش التركي على أثرها بنشر قواته وتعزيزها بالدبابات والمدرعات على كامل خطوط القتال المحيطة بمدينة سراقب وجبل الزاوية وريف حلب الغربي ورفع الجاهزية الكاملة للجنود مع عتادهم في مناطق خفض التصعيد في شمال غربي سوريا.

في الوقت ذاته، أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بتجدد القصف الصاروخي المكثف من قبل قوات النظام، على مناطق في البارة وكنصفرة والفطيرة وكفرعويد وسفوهن في جنوب إدلب، ومناطق أخرى في القاهرة وقليدين بسهل الغاب في ريف حماة الشمالي الغربي، ما أدى لأضرار مادية.

في الوقت نفسه، قصفت فصائل المعارضة مواقع لقوات النظام في معرة النعمان وقريتي داديخ ومعردبسي بريفي إدلب الجنوبي والشرقي.

في سياق متصل، طالب وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو الولايات المتحدة بـ«التخلي عن سياساتها الخاطئة»، تعليقاً على قرار الرئيس الأميركي جو بايدن تمديد حالة الطوارئ في سوريا والعقوبات المفروضة على تركيا بسبب استهدافها وحدات حماية الشعب الكردية، أكبر مكونات تحالف قوات سوريا الديمقراطية (قسد) الحليفة لأميركا في الحرب على «داعش»، خلال عملية «نبع السلام العسكرية» بشرق الفرات في 2019. وتطرق جاويش أوغلو إلى القرار والعبارات التي تستهدف تركيا، في تصريحات، وقال: «في الواقع لا تقول واشنطن الحقيقة عند إرسال خطاب إلى الكونغرس أو تقديم معلومات للشعب الأميركي». وأضاف أن «واشنطن تقدم دعماً كبيراً لوحدات حماية الشعب الكردية، وعد ذلك جريمة بموجب القانون الأميركي». وقال إن الغرض من وجود الأميركيين في سوريا ليس مكافحة «داعش» ونحن من قاتلنا ضد «داعش».

واتهم جاويش أوغلو واشنطن بـ«دعم تنظيم إرهابي انفصالي يحاول تقسيم سوريا»، في إشارة إلى الوحدات الكردية، مضيفاً: «بدلاً من اتهام تركيا، يجب على الولايات المتحدة التخلي عن سياساتها الخاطئة هذه، وعليها التصرف بصدق أكثر مع الشعب الأميركي والكونغرس».